

الرسالة المنيفة في منع الأخذ بالأحاديث
الضعيفة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة أبين فيها عدم جواز الأخذ بالحديث الضعيف وأذكر من قال بذلك واحتج
بالكتاب والسنة عسى الله أن يجعل فيها نفي الكذب عن رسول الله ﷺ وقد استفدت
جملة كثيرة من كتاب الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للشيخ الخضير حفظه الله.

كتبه ابن سليمان النجدي

١٤٤٥/٤/٢

الآيات الدالة على منع الأخذ بالظن
قال تعالى {وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا
يَفْعَلُونَ} [يُونُسَ: ٣٦]

قال الطبري : يقول: إن الشك لا يغني من اليقين شيئاً، ولا يقوم في شيء مقامه، ولا
ينتفع به حيث يحتاج إلى اليقين. [تفسير الطبري ١٢/١٨١]

فلما لم يكن الظن من الحق وجب تركه قال تعالى: فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى
تَصْرِفُونَ} [يُونُسَ: ٣٢]

قال يحيى: وسمعت مالكا يقول: لا خير في الشطرنج، وكرهها، وسمعت يكره اللعب بها،
وبغيرها من الباطل، ويتلو هذه الآية: {فماذا بعد الحق إلا الضلال} [يونس:
٣٢]. [الموطأ ٢/٩٥٨]

فقد ذم الله من اتبع الظن والهوى والشهوات وجمع ذلك في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ
أَمْثَلَهُمْ} [مُحَمَّدٌ: ٣]

قال مجاهد في قوله تعالى {ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل} الشيطان. [فهم القرآن
للحارث المحاسبي ٢٨٥]

وقال مقاتل بن سليمان: عبادة الشيطان. [تفسير مقاتل ٤/٤٤٤].

وأمر الناس باتباع النبي ﷺ فكيف يجتمع الأمر والنهي في شيء واحد.

قال الإمام مسلم: قول الله جل ذكره: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن
تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} وقال جل ثناؤه: {ممن ترضون من
الشهداء} وقال عز وجل: {وأشهدوا ذوي عدل منكم} فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن
خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه

معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق. [صحيح مسلم ٧/١].

الأدلة من السنة عن منع الأخذ بالحديث الضعيف

عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس بن مالك أنه قال: « إنه ليمعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن رسول الله ﷺ قال: من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار ». [مقدمة صحيح مسلم ٢].

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا ». [صحيح البخاري ٦٠٦٤/ صحيح مسلم ٢٥٦٣].

عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة قالوا رسول الله ﷺ: « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين ». [مقدمة صحيح مسلم ٧/١].

القائلون بمنع الأخذ بالحديث الضعيف

عن أبي سعيد الخدري يقول: « كنت جالسا بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسى فرعا أو مذعورا، قلنا: ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إلي أن آتيه، فأتيت بابه فسلمت ثلاثا، فلم ترد علي، فرجعت فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إني أتيتك فسلمت على بابك ثلاثا فلم يردوا علي فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع، فقال عمر: أقم عليه البينة، وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم، قال: فاذهب به ». [صحيح مسلم ٢١٥٣].

فهذا عمر رضي الله عنه يشترط البينة لقبول حديث في الفضائل والآداب.

عن نافع قال: « قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فله قيراط من الأجر فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة، فبعث إلى عائشة ، فسألها فصدقت أبا هريرة فقال ابن عمر: لقد فرطنا في قراريط كثيرة»[. صحيح البخاري ١٣٢٣/ صحيح مسلم ٩٤٥].

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، يقول: لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار، «وما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا يسأل عن فتيا إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا»[مسند الدارمي ١٣٧] حسن فهامهم الأنصار رضي الله عنهم يسوون بين التحديث والفتيا فلو جاز أن يفتي المفتي المجتهد بحرمة ما يغلب على ظنه إباحته لجاز ذلك في الحديث.

عن عبد الله بن عامر اليحصبي قال: سمعت معاوية يقول: إياكم وأحاديث، إلا حديثا كان في عهد عمر فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين.[صحيح مسلم ١٠٣٧].

فلما كثرت المراسيل والأحاديث الضعيفة نهى عن أخذ هذه الأحاديث عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: إني لأسمع الحديث فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمع سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدث عمن لا أثق به.[الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٠/١] صحيح عن مسعر قال: قال سعد بن إبراهيم: لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات.[سنن الدارمي ٤٢٩] صحيح

قال الشافعي: وهذا أشد حديث روي عن رسول الله ﷺ في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا إلا من ثقة ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ إلى أن يبلغ به منتهاه.[الرسالة ١٠٩٥].

وقال: وإذا فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال: (حدثوا عني ولا تكذبوا علي) فالعلم إن شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عمن لا يعرف صدقه لأن الكذب إذا كان منها عنه على كل حال فلا كذب أعظم من كذب على رسول الله ﷺ. [الرسالة ١١٠٠].

ومن ذلك رده للمراسيل إلا ما اعتضد [الرسالة ١٢٧٧-١٢٦٣].
عن ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف؛ فليس هو بثقة لا يكتب حديثه. [التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة السفر الثالث ١/٢٢٧] فنهيه عن كتابة حديث الضعفاء وهي من أدنى مراتب التجريح مساواة لهم بالمتروكين والكذابين أي مساواة الضعيف بالمنكر والموضوع فهذا نهي عن كتابة حديثهم فضلاً عن روايته فضلاً عن الاحتجاج به.

قال مسلم: واعلم، وفقك الله تعالى، أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع. [صحيح مسلم ١/٦].

قال ابن رجب: وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام. [شرح علل الترمذي ١/٣٧٢].
وقال مسلم: ولو أن هذا الكتاب قصدنا فيه الاخبار عن سنن الاخير بما يصح وبما يستقيم لما استجزنا ذكر هذا الخبر عن سلمة بلفظه باللسان عن رسول الله ﷺ فضلاً عن روايته وكذلك ما أخرجه من الاخبار المنكرة ولكننا سوغنا روايته لعزمنا على اخبارنا فيه من العلة التي وصفنا. [التمييز ١٩٥].